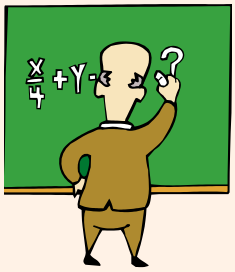

المرض الهولندى

ثروة جد كبيرة تدار بغير حكمة

كريستين إبراهيم - زادة

Christine Ebrahim-zadeh

قال يوما ميجويل دى سيرفانتس سافيدرا، المؤلف الأسبانى الشهير الذى كتب فى القرن السادس عشر رواية *دون كيشوت دى لامانشا* إن: «نعمة الثروة لا تتمثل فى مجرد تملكها أو التبذير فى الإنفاق ولكن فى استخدامها بطريقة حكيمة ». وكان هذا فى وقت تمتعت فيه أسبانيا بفرص الحصول على ثروة كانت قد اكتشفت مؤخرا من الموارد الطبيعية، بما فى ذلك الذهب، فى الأمريكتين. فهل استطاع أن يتعرف فى بلده على أعراض ما عرفت فيما بعد باسم « المرض الهولندى »، وهو تعبير يشير على نطاق واسع إلى العواقب الضارة لحدوث زيادات كبيرة فى دخل بلد ما ؟ إن مجلة *التمويل والتنمية* تتحرى هذه القضية.

شهدت هولندا فى الستينيات من القرن العشرين زيادة كبيرة فى ثروتها بعد اكتشاف مستودعات كبيرة من الغاز الطبيعى فى بحر الشمال. وعلى غير ما كان متوقعا، كان لهذا التطور الإيجابى الجلى، انعكاسات خطيرة على أقسام مهمة من اقتصاد البلد، حيث أصبح الجيلدر (العملة الهولندية) أكثر قوة، وجعل الصادرات الهولندية غير النمطية أقل قدرة على المنافسة. وقد أصبحت هذه المتلازمة تعرف باسم « المرض الهولندى». ورغم أن المرض ارتبط بوجه عام باكتشاف مورد طبيعى، فإنه يمكن أن يحدث من أى تطور ينجم عنه تدفق كبير فى النقد الأجنبى للداخل، ويشمل ذلك حدوث ارتفاع حاد فى أسعار الموارد الطبيعية، والمساعدة الأجنبية، والاستثمار الأجنبى المباشر، وقد استخدم الاقتصاديون نموذج المرض الهولندى لدراسة مثل هذه الوقائع، بما فى ذلك أثر تدفق الثروات الأمريكية إلى اسبانيا فى القرن السادس عشر واكتشافات الذهب فى أستراليا فى الخمسينيات من القرن التاسع عشر.

هل التشخيص ...

لماذا أسفرت الزيادة المفاجئة فى الثروة عن هذه النتيجة المعاكسة على نحو يدعو للمفارقة ؟ ترد الإجابة فى بحث تقليدى أعده فى ١٩٨٢ و . م . جوردن و ج . بيتر نيرى. فقد قام هذان المؤلفان بتقسيم اقتصاد يشهد رواجا فى التصدير إلى ثلاثة قطاعات : منها قطاع التصدير المزدهر وقطاع التصدير المتعثر يشكلان قطاعى السلع المتداولة خارجيا، أما القطاع الثالث فهو قطاع السلع غير المتداولة خارجيا، الذى يزود بوجه خاص المقيمين المحليين بالسلع وقد يشمل تجارة التجزئة، والخدمات، والتشييد. وهما يوضحان أنه عندما يصاب بلد ما بالمرض الهولندى، فإن قطاع التصدير التقليدى يزاحمه القطاعان الآخران.

كيف يحدث ذلك ؟ لنأخذ مثال بلد يكتشف فيه النفط. إن حدوث قفزة فى صادرات نفط البلد يرفع الدخول فى البداية ، مع تدفق الصرف الأجنبى. فإذا أنفق الصرف الأجنبى كله على الواردات فإن ذلك لن يكون له تأثير مباشر على عرض النقود أو الطلب عليها فى البلد وذلك بالنسبة إلى السلع المنتجة محليا. ولكن لنفرض أن النقد الأجنبى يتم تحويله إلى عملة محلية وينفق على سلع محلية غير متداولة. إن ما يحدث بعد ذلك يتوقف على ما إذا كان سعر الصرف (الإسمى) للبلد - أى سعر العملة المحلية بالنسبة لعملة أجنبية رئيسية - ثابتا عن طريق البنك المركزى أم أنه مرن.

فإذا كان سعر الصرف ثابتا، فإن تحويل العملة الأجنبية إلى عملة محلية يمكن أن يزيد عرض العملة فى البلد، ويؤدى الضغط من الطلب المحلى إلى رفع الأسعار المحلية. وذلك يعادل رفع سعر الصرف الحقيقى - أى أن وحدة من العملة الأجنبية الآن تشترى سلعا وخدمات « حقيقية » فى الاقتصاد المحلى أقل مما كانت تفعله من قبل. وإذا كان سعر الصرف مرنا، فإن العرض المتزايد من العملة الأجنبية يرفع قيمة العملة المحلية، وهو ما يعنى ضمنا أيضا زيادة قيمة سعر الصرف الحقيقى، فى هذه الحالة من خلال الارتفاع فى سعر الصرف الإسمى وليس فى الأسعار المحلية. وفى كلتا الحالتين، يضعف ارتفاع قيمة قدرة صادرات البلد على المنافسة، ومن ثم يسبب انكماش قطاع الصادرات التقليدى. وهذه العملية كلها تسمى «أثر الانفاق ».

وفى الوقت نفسه، تتحول الموارد (رأس المال والعمل) إلى إنتاج سلع محلية غير متداولة خارجيا لتلبية الزيادة فى الطلب المحلى وقطاع النفط المزدهر. ويؤدى هذان التحولان إلى انكماش الإنتاج فى قطاع الصادرات المتعثر حينذاك. وهذا هو ما يعرف باسم « أثر حركة الموارد ».

وقد ضعفت هذه الآثار فى بلدان النفط الغنية فى السبعينيات من القرن العشرين، حين تصاعدت أسعار النفط وارتفعت صادرات النفط على حساب القطاعات الزراعية والصناعة التحويلية. وبالمثل، فإن ارتفاع أسعار البن فى أواخر السبعينيات من القرن العشرين (بعد أن

أتلف الصقيع محصول البن فى البرازيل) فجر رواجا فى قطاعات البن فى بلدان منتجة له مثل كولومبيا على حساب قطاع الصادرات التقليدى.

. . . يدعو للاكتئاب ؟

هل التأثير الموهن على قطاع السلع المتداولة خارجيا المتعثر يمثل مشكلة حقا ؟ ينفى ذلك بعض الاقتصاديين إذا كان من المتوقع دوام التدفقات الداخلة المرتفعة. وهم يقولون فى مثل هذه الحالات أن المرض « الهولندى » قد يمثل فقط تكيف الاقتصاد مع الثروة المكتشفة حديثا، مما يجعل اطلاق

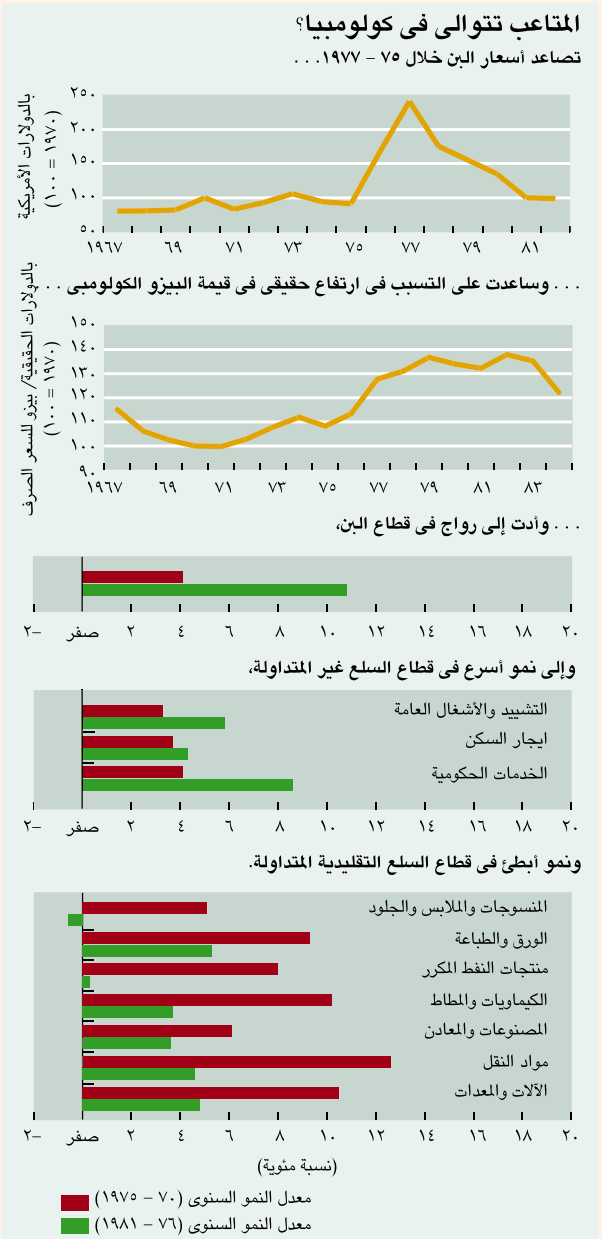

المصدر: Linda Kamas, 1986, "Dutch Disease Economics and the Colombian Export Boom," *World Development*, Vol. 14 (September), pp. 1177–98.

لفظ « مرض » ينطوى على خطأ. والتحول فى الإنتاج من القطاع المتداول لغير المتداول خارجيا هو مجرد آلية للتصحيح الذاتى، طريقة يتكيف بها الاقتصاد مع زيادة الطلب المحلى.

ولكن يحاج اقتصاديون آخرون بأنه حتى التغير الدائم يبعث على القلق. فعندما يتحول رأس المال والعمل من قطاع لآخر، فإن الصناعات تجد نفسها مرغمة على إغلاق أبوابها ويجد العمال أنفسهم مرغمين على البحث عن وظائف جديدة. وهذا الانتقال مؤلم ـ مهما كان قصير الأمد ـ من الناحية الاقتصادية والسياسية على حد سواء. ويساور الاقتصاديون القلق أيضا من أن تحول الموارد بعيدا عن قطاعات الصناعة التحويلية التى تولد « التعلم من خلال العمل » قد يعرض للخطر إمكانية النمو الطويل الأجل للبلد من خلال كبت مصدر مهم لتطور راس المال البشرى. والنقطة الأساسية هى أنه بصرف النظر عما إذا كانت هذه التغيرات تعتبر مشكلة أم لا، فإنه يتعين على راسمى السياسة أن يساعدوا الاقتصاد فى التغلب على عواقب هذه التغيرات.

أوامر الطبيب

ما الذى يستطيع أن يفعله راسمو السياسة ؟ إن الكثير سوف يتوقف على ما إذا كانت الثروة المكتشفة حديثا مؤقتة أم دائمة. وفى البلدان التى يتوقع أن تستنفد فيها الموارد المكتشفة حديثا بسرعة إلى حد ما، وأن تكون تدفقات المعونة مؤقتة، ومكاسب معدلات التبادل التجارى عابرة، قد يرغب راسموا السياسة فى حماية القطاعات المعرضة للمخاطر ـ ربما من خلال التدخل فى الصرف الأجنبى. إن بيع عملة محلية مقابل عملة أجنبية ـ أى تكوين احتياطيات رسمية من الصرف الأجنبى ـ ينزع إلى جعل قيمة الصرف الأجنبى للعملة المحلية أقل مما يمكن أن تكون عليه فى غير ذلك، مما يساعد على عزل الاقتصاد عن الاضطرابات قصيرة الأمد للمرض الهولندى التى سرعان ما تنعكس اتجاهاتها. ولكن يبقى تحدى ضمان ألا يؤدى تكوين الاحتياطيات إلى تضخم وأن ثروة البلد الإضافية يجرى إنفاقها بحكمة وتدار بشفافية مثلا من خلال حساب بنك مركزى أو صندوق ائتمان.

وفى البلدان التى يرجح أن تكون الثروة المكتشفة فيها حديثا دائمة، يتعين على راسمى السياسات إدارة التغيرات الهيكلية الحتمية فى الاقتصاد على نحو يضمن الاستقرار الاقتصادى، وقد يرغبون فى اتخاذ خطوات لرفع الإنتاجية فى قطاع السلع غير المتداولة خارجيا (وقد يكون ذلك من خلال الخصخصة وإعادة الهيكلة) والاستثمار فى إعادة تدريب العمال. وقد يرغبون أيضا فى الاستمرار فى تنويع الصادرات لتقليل الاعتماد على القطاع المزدهر اقتصاديا وجعلها أقل تعرضا لخطر الصدمات الخارجية مثل الهبوط المفاجئ فى أسعار السلع.

وسواء تم التزام الحرص فى إدارة الثروات الجديدة أو جرى تغيير مسار الاقتصاد ليتكيف مع الظروف الجديدة، فإن مثل هذا الاستخدام الحكيم للثروة، يحظى دون شك بموافقة سرفانتس. ■

كريستين إبراهيم ـ زادة تعمل ضمن هيئة موظفى مجلة التمويل والتنمية.